دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	النقد والممارسات المعمارية والمجتمع
المصدر:	افاق عربية
الناشر:	وزارة الثقافة والاعلام - دار الشؤون الثقافية العامة
المؤلف الرئيسي:	السلطاني، خالد
المجلد/العدد:	مج 15, ع 8
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1990
الشهر:	آب - سفر
الصفحات:	144 - 145
رقم MD:	356988
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	العمارة الحديثة، المقد المعماري، التكامل البنائي، المباني
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/356988

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

النقد والممارسات المعمارية والمجتمع

بأمر من السيد الرئيس القائد صدام حسين
واثر دراسة اعدتها الدائرة التربوية والعلمية بديوان الرئاسة كلفت وزارة الاسكان والتعمير بعقد ندوة موسعة لمناقشة فكرة
انشاء مدرسة للنقد في الهندسة المعمارية دعي اليها المهتمون
من المعماريين والمهندسين
والتشكيليين والآثاريين والمثقفين المعنيين بهذا الموضوع.
وكان الهدف الرئيسي من عقد
هذه الندوة هو محاولة الاجابة عن تساؤلات منها:

- هل تنشيط حركة النقد يدعو الى تأسيس تجمع للمهتمين اولاً؟ ان يستوجب الامر ابتداء توفير البيئة لتصقل وتبني ذلك النقد وضمان فاعليته واستمراره؟
- هل كانت الممارسات السابقة في النقد المعماري فاعلة ولماذا؟
- هل يمكن لتيارات النقد المعماري ان تنشط وتنمو وتنضج في غياب مدرسة معاصرة للعمارة العربية او العراقية؟
- كيف يمكن توسيع قاعد النقاد المعماريين؟ وما السبل لفتح الحواجز بين التنظير والتطبيق؟
- كيف يمكن لحركة النقد المعماري - عند تنشيط دورها - ان تكون مرجعاً صحيحاً لمتخذي القرار في الدولة حول سلامة التوجهات ونضوج التجربة واستكمال المرتكزات المطلوبة لتحقيق المشاريع العمرانية وبالأخص تلك التي تتمتع باهمية اعتبارية على المستوى الوطني اوالقومي؟.

اسهم في الندوة عدد من الاساتذة المعنيين. وهنا ننشر الورقة التي تقدم بها الدكتور خالد السلطاني وكانت تحت عنوان «النقد والممارسة المعمارية والمجتمع».

تتداخل عملية النقد مع الممارسة المعمارية تداخلاً عميقاً ومتشعباً والأثنان معا «اي النقد والممارسة) مرتهنان بالخصائص التي تسم مجتمعاً ما، كما انهما (بالاضافة الى عناصر متممة آخرى) بمقدورهما تحديد طابع الثقافة والحضارة لهذا المجتمع او ذاك.

■ د. خالد السلطاني
كلية الهندسة/ جامعة بغداد

ومعلوم ان الترابط بين النقد والممارسة وعلاقتها بالمجتمع لم يكن في اي وقت من الاوقات امرا مباشرا او احادي الاتجاه، وانما اتسم الترابط بالشمولية الواسعة وبجدلية التأثير والنفوذ المتبادلتين. فنحن نجد احياناً ان الاجتهاد النقدي يتقدم الممارسة واحياناً اخرى نقر الممارسة المهنية تسبق العملية النقدية، وفي احيان ثالثة نلمس تأثيرات خصوصية المجتمع في ضوء النهج النظري وفي وصفات الممارسة المعمارية معاً، بل تحسسنا في ظروف معينة مقدار بعد الفجوة بين الطروحات النقدية المتقدمة وطبيعة الممارسات المعمارية من جهة وبين قيم المجتمع المألوفة والعادية من جهة اخرى.

وعلى العموم فان التداخل والتفاعل الكبيرين بين اركان مسمى النقد المواضيع تجريان بمستويات متشابكة ومتباينة وليس بالضرورة ان يكون ذلك حصراً في اتجاهين محددين ومعلومين.

واذا اقررنا بصواب المقولة التي اشرنا اليها تواً، فينبغي عندئذ اعطاء تحديدات مفهومية لكل من العناصر الثلاثة التي تشكل موضوع حديثنا مقتنعين بان الاجتهاد بامكان خلق كيانات ذات معنى تكون مستقلة الواحدة عن الأخرى.

فالعملية النقدية لايمكن بمهماتها الموضوعية اذا اقتصرت على المستوى المسحي او ظلت أسيرة شعور الاكتفاء بالمعطيات الظاهرية على الرغم من اهمية وضرورة الجانبين في مهمة تكامل النقدي. ان مهمات هذه العملية ابعد بكثير من ذلك وانها بالاساس تهتم في جانب منها بتحليل العمل المعماري كي تستشف «جيناته» التكوينية او ضعفها؛ فرادة التصميمي او عاديته، وفي جوانب اخرى يهتم النقد بحل إشكالات

عديدة سنحاول جهد الامكان ان نأتي على ذكرها.

فليس لازماً ان يكون النقد رديف الممارسة المعمارية او مقترناً بها على الرغم من ان مثل هذه الممارسة النقدية هي الأكثر شيوعاً وانتشاراً في التطبيق.

ففي حالات معينة يترتب على النقد واجب تحفيزي بغية الوصول الى حاب التطبيقات المهنية الجديدة، او ير المألوفة.

بمعنى آخر ان النقد يضحي بشيراً واقع معماري مستقبلي (تخيلي) كما انه تدوره ان يرسم ويحدد مسارات ممارسات المعمارية فضلاً عن سعيه حو تحويل بيانات الافكار التصميمية ختلفة الى حقيقة ملموسة والى واقع اش. في هذه الحالة يكون النقد قد صل عن افرازات الممارسات معمارية وسبقها الأمر الذي يجعل منه ل داعياً للتغير حسب وإنما مساهم تحديد معالم الصيغ التي ينبغي ان تي اليها التطبيقات المهنية.

وبديهي ان نداءات التغير طوير التي يدعو لها النقد لايمكن تكتسب مصداقيتها مالم تكن معبرة دق عن آمال وتطلعات مجتمع ما ه؛ والناقد الحصيف هو الذي يعي ورات عمارة مجتمعه واحتياجاتها د بدقة اختيار التوقيت للاعلان ، وكلما كان الناقد قريباً من نبض ة المجتمع ومدركاً لتطلعاته، موعية والواقعية.

ي احيان عديدة يؤدي الناقد اري دوراً مهماً في تكريس مفاهيم ة تكون العملية التصميمية قد دت لها بعجالة، فبعض هذه يم (والمراد الاشارة اليها تحديداً) ما تكون غير واضحة وربما لدى د كبير من المتلقين وبضمنهم مون، عند ذاك تكون مهمة واجبة في الكشف عن اصالة لمفاهيم والتأكيد على قيمها.

د توكل للناقد مهمة تأشير

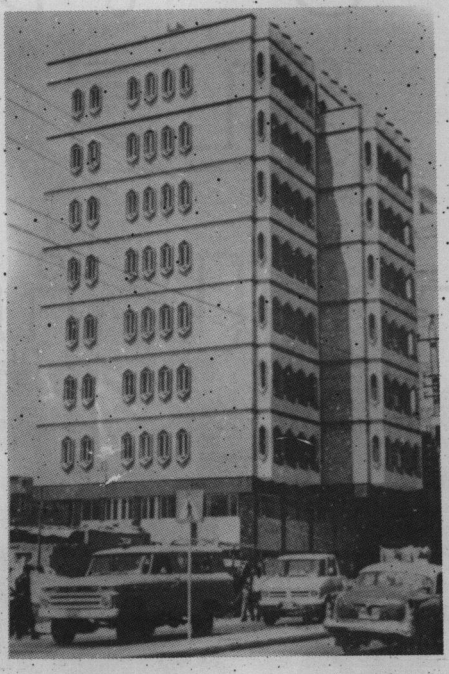

العمارة العراقية

العناصر الدخيلة التي ليس بوسع هذه العناصر ان تضيف ثراءً وغنى ملحوظين للغة التكوينات التصميمية. فيحتم اداء الواجب النقدي التصدي لهذه الاشكالية بشعور عالٍ من المسؤولية شعور مشوب بالحس العقلاني ذلك لأن المغالاة في هذا الجانب سيؤدي عاجلاً ام آجلاً الى سطوة ثقافية لامبرر لها لنوع من الإستلاب الإبداعي، وبالتالي عرقلة نموّ وتطور الممارسات التصميمية وانحطاطها.

من المعلوم ان الممارسة المعمارية هي وليدة محصلة معقدة من تشابك وتداخل معلومات ومفاهيم وأحاسيس عديدة ومختلفة ويهمنا وفقاً لخصوصيته الموضوعة التي نتصدى لها رصد تأثيرات الطروحات النقدية والمؤثرات الاجتماعية في تكامل الصيغة التطبيقية لهذه الممارسة.

فالعملية النقدية تبدو اكثر جلاءً وفهما وتأثيرا عندما تتطرق الى منشأ حقيقي وقائم، ذلك لان التناول النقدي في هذه الحالة بمقدوره أن يشير الى السمات التواصلية لمختلف العناصر المؤلفة للتكوين ويؤكد تراكم الخبر بغية الخروج باضافات جديدة، وفعلية تنأى بالمقترح التصميمي المبتدع عن مسالك التوليفات العادية وعمليات الاستنساخات النصية للعناصر المألوفة والشائعة.

كما ان العملية النقدية للأثر الشاخص مؤهلة اكثر من غيرها لمهمة تحديد اهمية العناصر والقيم المشكلة للتكوين الماثل من أجل زيادة الاهتمام بها والتشديد عليها لتكون هذه العناصر هي العناصر الغالبة والسائدة في الممارسات المهنية.

ومعلوم ان النقد في مثل هذه الأحوال بامكانه ان يكون كشافاً لقوة التكوينات الواقعية او ضعفها وهي مقدرة يتمتع بها الناقد عندما تكون المعايير النقدية التي بحوزته صادقة واساليب توظيفها تتسم بالامانة.

وتجدر الاشارة الى ان النقد المعماري المتسم بالموضوعية هو الذي باستطاعته ان يشير الى نوعية الاضافات الجديدة المنطوية عليها تكوينات الأبنية الماثلة، وكماانه معني باهمية ودور المعمارية فانه مهتم ايضاً بتبيان اواصر الصلة بين سمة النتاج المعماري المحلي وخصوصيات المبادرات المعمارية العالمية وبمعنى آخر فإن النقد متكفل بالاشارة الى اهمية العصر وقيمه في سياقات خلق العمارة المرئية.

واخيراً فثمة كلمة ينبغي ان تقال وهي ان معايير النقد ومقاييسه المتعارف عليها قد تكون متشابهة ومتجانسة وربما موحدة بصورة عامة، إلا ان هامش التأويل والتفسير يظلان يمثلان امراً جوهرياً في مهمة اصطباغ النقد بالحس الثقافي والحضاري للشعب او الامة التي ينتمي اليها الناقد، بل وبمقدور هذا التأويل ان يخلق معايير نقدية اخرى تكون بمثابة مقاييس رديفة للمعايير العامة تسهم في اعطاء صورة متكاملة للعمل المعماري المنقود وتكون في الوقت نفسه قريبة ومفهومة من احاسيس وشعور قيم المجتمع الذي نمت فيه تلك العمارة.

وتأسيساً على ذلك فإن كل هذا يجعلنا نتوق الى سماع وقراءة وتفسير تقويمات العمل المعماري المحلي بكل مايمكن ان يعزز مكانة هذا العمل الابداعي.

وبكل مايمكن ان يضيف للموروث الثقافي والحضاري لأمتنا وبتأكيد انتمائية الممارسة المعمارية الى مكانها وزمانها. والى تأشير تلك العمارة التي تطمح لتجسيد آمال وتطلعات مجتمعنا وفقاً لخصوصياته وبالامكان زيادة الاحاسيس باهمية النقد المعماري في حياتنا الثقافية واعتباره احد أوجه الاجناس الابداعية شأنه شأن الممارسات المعمارية عندما يكون هناك كيان تنظيمي ينضوي تحته المهتمون في هذا الجانب.

وبمقدور «نادي العمارة العراقية» ككيان قائم حالياً، ان يأخذ على عاتقه بلورة هذا التنظيم والمساهمة في تكوينه.